
عيون لا تنام
دور أجهزة الإستخبارات
في حماية الأمن القومي العربي
الطليعـــة العربية في تونـــس
لا تراجع بل خطوة الى الأمام
منشورات
جوان 2017
الطليعـــة

دور أجهزة الإستخبارات في حماية الأمن القومي العربي



هيئة التحرير

منظمة الطليعة العربية في تونس

منذ فجر التاريخ، والإنسانية، أفراداً ومجتمعات وأنظمة حكم، في بحث دائم ودائب عن المعرفة، يحفزهم على ذلك ويدفعهم إليه، وعي متزايد بضرورة المعرفة لحماية الحياة وضمان مقوماتها وتوفير شروطها، ولزومها لاستباق المخاطر والتهديدات والتهيؤ لمواجهتها والتعاطي معها، وإدراك متنام للحاجة الحيوية إليها للوصول إلى السلطة أو للاحتفاظ بها. وقد عبرت عن ذلك وأوجزت معانيه، أسطورة يابانية قديمة تتحدث عن رموز السلطة الإمبراطورية وشروط حيازتها وممارستها، وتحدد هذه الرموز في:

«السيف والجوهرة والمرآة»

التي تقابلها في لغتنا الحديثة:

«السيف = القوة، الجوهرة = الثروة، المرآة = المعرفة»

(حيث تكاد الحكايات القديمة تجمع على جعل المرآة وسيلة سحرية، تسمح لصاحبها ليس برؤية نفسه فحسب، بل وبرؤية، وأحيانا سماع، ما يخبئه له القدر، أو ما تهمه معرفته من المعلومات، مما لا يقع في نطاق سمعه وبصره).

جامعة بين هذه الرموز في نسق كلي متفاعل، تتبادل فيه مع بعضها التأثير، ويكون كل رمز منها قابلاً للتحول إلى رمز آخر غيره تحت ظروف

معينة[1]. وقارب المفكر والاستراتيجي الصيني القديم «صن تزو» الفكرة ذاتها بمنظور إستراتيجي ومنطق عسكري، مؤكدا الأهمية القصوى للمعرفة (المرآة)، ودورها الأساس والحاسم في الحرب، رابطاً بينها وبين احتمالات النصر في المعركة وفقا لمعادلة تناسبية طردية عبرت عنها قواعد العمل الإستراتيجي التي حددها في[2]:

1 - اعرف عدوك واعرف نفسك وعندها لن تكون في خطر في مائة معركة.

2 - عندما تكون جاهلاً بالعدو، ولكن تعرف نفسك تتساوى احتمالات نجاحك أو فشلك.

3 - إذا كنت جاهلاً بعدوك وجاهلاً بنفسك معاً، فإنك بالتأكيد في خطر في كل معركة.

ورأى المفكر الأمريكي المعاصر «آلفن توفلر»، أن الإنكليزي «فرانسيس بيكون 1561-1626»، أول من استعاد في العصر الحديث مضمون قواعد «صن تزو» هذه من منظور جديد وعام عندما قال إن «المعرفة هي السلطة/ القوة POWER». وتواصل الاهتمام المميز بالمعرفة بعد بيكون، وتصاعد حتى بلغ درجة جعلت «توفلر» يقدم المعرفة في الأهمية على المصدرين الآخرين للسلطة «القوة والثروة»[3]، ويعلل ذلك بأن «المعرفة» تتميز بخاصيتين لا تتوفران لتلك المصادر، وهاتان الخاصيتان هما:

1. إن المعرفة هي الأساس في وجود المصادر الأخرى للسلطة (القوة والثروة).

---

(1) الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة: فتحي حمد بن شتوان و نبيل عثمان، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس-ليبيا، ط2، 1996، ص28-29.

(2) صن تزو، فن الحرب، ترجمة: محمود الحداد، دار القدس، بيروت، ط1، 1975، ص80.

(3) الفن توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة: محمد علي ناصف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1990، ص33.
- انظر أيضاً: توفلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص28.

2. إن المعرفة قادرة على مضاعفة وتحسين نوعية وفاعلية المتاح من المصادر الأخرى للسلطة (القوة والثروة).

وتأسيسا على ذلك، فقد رأى «توفلر»، أن المعرفة ليست قوة فقط، لكنها أيضا مصدر لأعلى أنواع القوة، حيث:

- إن المعرفة قادرة على أن تقلل إلى الحد الأدنى حاجة مستخدمها إلى المصادر الأخرى للقوة ومواردها[4].

- إن المعرفة قادرة على أن تزيد إلى الحد الأعلى قدرة مستخدمها على تحقيق أكبر عدد من الأهداف وبأعلى مستوى من الربح.

واستنتج «توفلر»، أن ذلك كله، يجعل القوة القائمة على المعرفة، والمستمدة من الاستخدام الأمثل لها، جديرة بوصف «السلطة/ القوة عالية النوعية»[5].

وبامتداد رقعة الجغرافيا البشرية والسياسية، وتراكم منجزاتها الحضارية، وتحسنها الكمي والنوعي عبر التاريخ، وازدياد البشر واتساع علاقات التفاعل بينهم وتنظيمهم في إطار وحدات اجتماعية-سياسية (دول) متنوعة الخصائص ومتباينة الأهداف، وتنامي احتياجات الدول والجماعات ومطامحها ومطامعها، ومحدودية الموارد والخيرات المتاحة أمامها. فقد تراوحت علاقات التفاعل الإنساني على الدوام، بين التعاون والتنافس والصراع، فغدت كل وحدة اجتماعية-سياسية (دولة) في حالة ترقب لمعرفة ما تحتاجه الوحدات الأخرى وترغب في تحقيقه، تحسبا لما قد تتخذه من مواقف وتنفذه من سياسات، يمكن أن تهدد وجودها وأمنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة[6]. ونتيجة لذلك، فقد بات محتماً على كل وحدة اجتماعية

---

(4) توفلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص33.

(5) المرجع السابق، ص31.

(6) أدونيس العكرة، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1981، ص108.

منها، وتحديدا الدول، امتلاك أوسع وأوضح وأدق معرفة ممكنة بعوامل وقوانين التفاعل بينها وبين الوحدات الأخرى، وقيم كل منها وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وفرصها وقيودها، لتكون هذه المعرفة القاعدة الارتكازية التي تستند إليها وتنطلق منها خيارات الوحدات/ الدول، والتي تتجسد في صورة قرارات تعكس قيمها وقدراتها واحتياجاتها وأهدافها، وتنفذ سياساتها، طالما أن أي خيار في النهاية هو قرار بالمفاضلة بين خيارات مرغوبة أو ممكنة[7].

واقتضى امتلاك الدول لمثل هذه المعرفة، أن توجه جزءاً أساسياً من أهدافها وسياساتها ونشاطاتها للقيام بأربع عمليات متعاقبة ومترابطة والمتكاملة هي[8]:

- جمع أكبر قدر ممكن من المادة الأولية للإحداثيات المعرفية لبيئاتها النشاطية الداخلية والخارجية، متمثلة في البيانات/ المعطيات المجردة.

- إخضاع البيانات/ المعطيات المجردة للمعالجة لتحويلها إلى معلومات.

- إخضاع المعلومات للمعالجة التفسيرية والتحليلية لاستخلاص الدلالات والنتائج والتوقعات منها.

- بناء التقديرات والاحتمالات والخيارات في ضوء ما تم استخلاصه من المعلومات من الدلالات والنتائج والتوقعات.

وتعد المعرفة المستخلصة من هذه العمليات، الأساس الذي تقوم عليه القرارات التي تتخذها الدول وتحدد فيها احتياجاتها ومصالحها وأهدافها، وتنفذ خططها وسياساتها. وبتزايد عدد القضايا التي يعالجها

---

(7) بشير عباس العلاق، الإدارة: مبادئ، وظائف، تطبيقات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت-ليبيا، ط1، 1995، ص94 وما بعدها.

(8) حول مفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة، انظر: توفلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص35.

صانع القرار ويتعاطى معها، وارتفاع درجة تعقيدها وتداخلها، وتنوع أوجهها وتعدد أبعادها، بات محتما أن يتزايد بالمقابل عدد الخيارات/ القرارات الذي يحتاج إلى المفاضلة بينها، مما يقتضي بالمقابل والتوازي، تزايدا في حجم، وتحسنا في نوع الإحداثيات المعرفية التي يحتاجها لاستخلاص البدائل أو الخيارات القرارية منها وبنائها على أساسها.

وإذ تستند القرارات إلى المعرفة وتقوم عليها، وتُستمد المعرفة من المعلومات وتستخلص منها، فسيكون صحيحا بل وبديهيا تماما القول إن: «... القرارات لا تصدر إلا بناءاً على معلومات»[9]، وأن «المعلومة أساس عملية صنع القرار»[10]. وعليه، فسيكون احتمالات نجاح أو فشل القرارات التي تتخذها أية وحدة قرارية محلية أو دولية، مرهونة في جانب أساس منها، بمقدار المتاح لصناع هذه القرارات من المعلومات/ المعرفة ونوعها، ودرجة مصداقيتها، وتوقيت الحصول عليها، وأساليب معالجتها وطرق استخدام نتائجها[11]، وقد قال سن تزو قديما: «إن السبب وراء إحراز الحاكم المتنور والقائد الحكيم للنصر... وتحقيقهما لإنجازات تفوق أعمال الرجال العاديين هو قدرتهما على المعرفة المسبقة»[12]، ويعني ذلك أن الأبرز والأهم بين خصائص الاختيار المناسب والصحيح، والتمثل على مستوى الدولة في القرار السياسي الرشيد، هو اعتماد هذا الاختيار/ القرار على التدفق المستمر لمعطيات البيئة أي على المعرفة، والقدرة على فهمها وتفسيرها بشكل صحيح، والتنبؤ على أساسها بأفعال الآخرين وردود أفعالهم على مواقفنا وأفعالنا[13].

---

(9) أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد225، السنة20، تشرين ثاني1997، ص17.

(10) جميل مطر، حدود على السياسة، مرجع سابق، ص12.

(11) بشير العلاق، الإدارة، مرجع سابق، ص87.

(12) صن تزو، فن الحرب، مرجع سابق، ص150.

(13) توفلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص369.

وحيث إن السياسات الناجحة تَنتُج عن قرارات عقلانية رشيدة، بقدر ما تتجسد ويتم تنفيذها أيضا بقرارات عقلانية رشيدة، قوامها في الحالتين المعرفة الناتجة عن التراكم الكمي والتحسن النوعي في المتاح من البيانات/ المعطيات الأولية، وصحة المعلومات المستخلصة منها، ودقة الدلالات والنتائج المستمدة منها، وصحة التقديرات والاحتمالات والخيارات المؤسسة عليها. فقد بات الحصول على هذه المعرفة/ المعلومات حاجة حيوية استجابت لها الدول أولا، ثم تبعتها في ذلك باقي الوحدات الدولية، بإنشائها وتطويرها لمجموعة الأنشطة والمؤسسات المكلفة بالحصول على المعلومات والمعروفة في النطاقين السياسي والعسكري بمسميات مثل: «أجهزة الاستخبار أو الاستخبارات أو المخابرات»، أو ما يعبر عن هذا المعنى من المسميات الأخرى، والموكلة عادة بتزويد الجهات التي أنشأتها بالمعرفة التي تحتاجها عن بيئاتها الداخلية والخارجية، والنشاطات الفعلية والمحتملة لوحداتها، بتزويدها لهذه الجهات بالبيانات والمعلومات والدلالات والنتائج والتقديرات والاحتمالات، والتوصيات اللازمة بشأن الخيارات المتاحة، لتُجنبها بذلك مأزق المباغتة والعجز عن الاستعداد المسبق لمواجهة أسوأ الاحتمالات. وعليه فقد أصبحت وظيفة جمع المعلومات (الوظيفة الاستخبارية)، وظيفة ذات طبيعة مركبة لأنها تجمع بين:

- التحسس والاستشعار المبكر.
- التحليل والاستنتاج والتنبؤ.
- منع نشاطات الأجهزة الاستخبارية للوحدات الدولية الأخرى أو إعاقتها.

وبقدر تعلق الأمر بالوظيفة الأساسية لهذه الأجهزة، فإنها ستكون مماثلة لوظيفة المجسات التي تستخدمها الكائنات الحية لتحسس البيئة الخارجية وجمع المعلومات عنها، للتعرف على خصائصها وظروفها، وتحديد ما فيها من الفرص المتاحة والقيود المفروضة، لكن وظيفة هذه

المجسات، تتسع عادة في حالة الدولة لتشمل أيضا منع الآخرين من جمع المعلومات عنها أو عن حلفائه. وتنصَبُّ أهداف هاتين الوظيفتين في النهاية على حماية الوجود وضمان الأمن وتحقيق الأهداف بالنسبة للدولة التي كانت وما تزال أول وأهم وحدات المجتمع الدولي، فمعرفة الدول بما يدور من أحداث خارج حدودها السيادية، ضرورة حيوية لضمان وجودها وشرط لازم لحماية أمنها، وهذا ما جعل المعلومات (المعرفة) من قبل «أهم رقائق درع الأمن القومي»[14]، وهو ما يجعل هذه المعلومات (المعرفة) الآن ليس قوة فقط بل وأفضل أسس القوة وأوثق أنواعها وأشدها[15]. وعليه فإن من الأخطاء القاتلة بالنسبة للدولة التصرف دون معرفة لأنها بذلك، ستحدد أهدافها وتتخذ قراراتها وتنفذ سياساتها في فراغ ومن فراغ، ومن يقع في مثل هذا الخطأ يضع نفسه حتما تحت رحمة ظروف لا يعرفها ولا يتحكم بها، وسيفشل بالضرورة في تحقيق التوازن بين ما يحتاج إليه، وما يريد الحصول عليه، وما تسمح له قدراته بالحصول عليه، وما يسمح له الآخرون بأن يحصل عليه من ذلك فعلياً، وفي ذلك تكمن نهايته المؤكدة.

لقد أطلقت في السابق تسمية «الأجهزة الاستخبارية» على الأجهزة المسئولة عن توفير المعلومات للدولة، ومنع الآخرين من الحصول على المعلومات عنها، وبظهور مفهوم «الأمن القومي»، شاعت تسميته أخرى لها مشتقة من وظيفتها ومسئوليتها عن حماية هذا الأمن، فأصبحت تعرف باسم «جهاز الأمن القومي»[16]. وأدرجت هذه الأجهزة وظيفيا ضمن الإدارات التي تتكون منها المجالس المسئولة عن الأمن القومي كما هو الحال بالنسبة لمجلس الأمن القومي الأمريكي الذي تجتمع في إطاره عديد

---

(14) جميل مطر، حدود على السياسة، مرجع سابق، ص12.

(15) نبيل علي، الإنترنت: حديث النعم والنقم، مجلة العربي، الكويت، عدد496، مارس2000، ص50.

(16) علي الدين هلال، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، مرجع سابق، ص8.

المؤسسات الاستخبارية مثل «اللجنة المخابرات INTELLGENCE COMMTTE، ووكالة المخابرات المركزية C I A»[17]. ولكن اختلاف مسميات هذه الأجهزة، لم يغير من طبيعتها أو نوعية وظائفها، «فالاستخبارات أو مصلحة الاستخبارات أو أجهزة الاستخبارات أو المخابرات هي مجموعة الأجهزة والتشكيلات والوسائل المستخدمة لجمع المعلومات..وتحليلها، والعاملة في نفس الوقت على مكافحة عمليات التجسس أو التخريب المعادية وإبطال كل عمل يقوم به العدو لجمع المعلومات عن معسكر الصديق»[18].

أنواع الأنشطة الاستخبارية

لم تعد مسألة تنوع الأنشطة المعلوماتية والاستخبارية وتعدد أشكالها واختلافها موضع جدل أو نقاش، بعد أن بات ذلك التنوع والتعدد من الحقائق المسلم بها والمتفق عليها. وإذا ما تجاوزنا التصنيفات التقليدية لهذه الأنشطة على أساس كونها أنشطة عسكرية ومدنية أو سرية وعلنية، فإن المساهمة الأساسية التي يمكن تقديمها في هذا الشأن، تنصب على تصنيف تلك الأنشطة تبعا للعناصر التكوينية في كل نوع منها، لتتوزع هذه الأنواع على ثلاث مجموعات وفقاً للعناصر التكوينية التالية:

- طبيعة وهدف النشاط الاستخباري.
- أداة وأسلوب النشاط الاستخباري.
- موقع ونطاق النشاط الاستخباري.

ومن ثم فإن الأنواع الأساسية للأنشطة الاستخبارية وفقاً لهذه العناصر هي:

---

(17) أمين هويدي، هنري كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، مرجع سابق، ص46.

(18) مجموعة من المختصين، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1977، ج1، ص62.

أولاً: أنواع الأنشطة الاستخبارية وفقا للطبيعة والأهداف

- **أنشطة استخبارية تعرضية:** وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية الرامية إلى جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات والتقديرات عن الأطراف الدولية الأخرى، أو الهادفة إلى تمرير بيانات ومعطيات إلى الأجهزة الاستخبارية لتلك الأطراف لتضليلها والتشويش عليها ودفعها نحو معلومات وتقديرات خاطئة أو غير دقيقة.

- **أنشطة استخبارية وقائية:** وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية الرامية إلى إعاقة عمل الأجهزة الاستخبارية للأطراف الدولية الأخرى أو منعها من جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات والتقديرات عن الدولة أو حلفائها، أو الهادفة إلى إفشال نشاطات تلك الأجهزة لتمرير البيانات والمعطيات التضليلية للتشويش على الأجهزة الاستخبارية للدولة أو حلفائها.

ثانياً: أنواع الأنشطة الاستخبارية وفقا للأسلوب والوسيلة

- **أنشطة استخبارية بشرية:** وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية التعرضي و/أو الوقائية التي يتولى إنجازها أفراد أو مجموعات ينتمون إلى الأجهزة الاستخبارية أو يتعاونون معها، ويتم توجيه تلك الأنشطة إلى أفراد أو مجموعات ينتمون للوحدات الدولية الأخرى بقصد الحصول منهم على البيانات والمعطيات أو منع أو إعاقة حصولهم عليها.

- **أنشطة استخبارية تقنية:** وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية التعرضية و/أو الوقائية التي تتولى إنجازها الأدوات أو الوسائل التقنية كالأقمار الصناعية وأجهزة الكومبيوتر وأجهزة الرصد والتنصت والتحسس النائي أو الاستشعار عن بعد، ويتم توجيهها نحو أدوات تقنية وأجهزة مماثلة بقصد الحصول، منها أو عنها، على البيانات والمعطيات أو منعها أو إعاقة حصولها عليها.

ثالثاً: أنواع الأنشطة الاستخبارية وفقا للموقع والنطاق

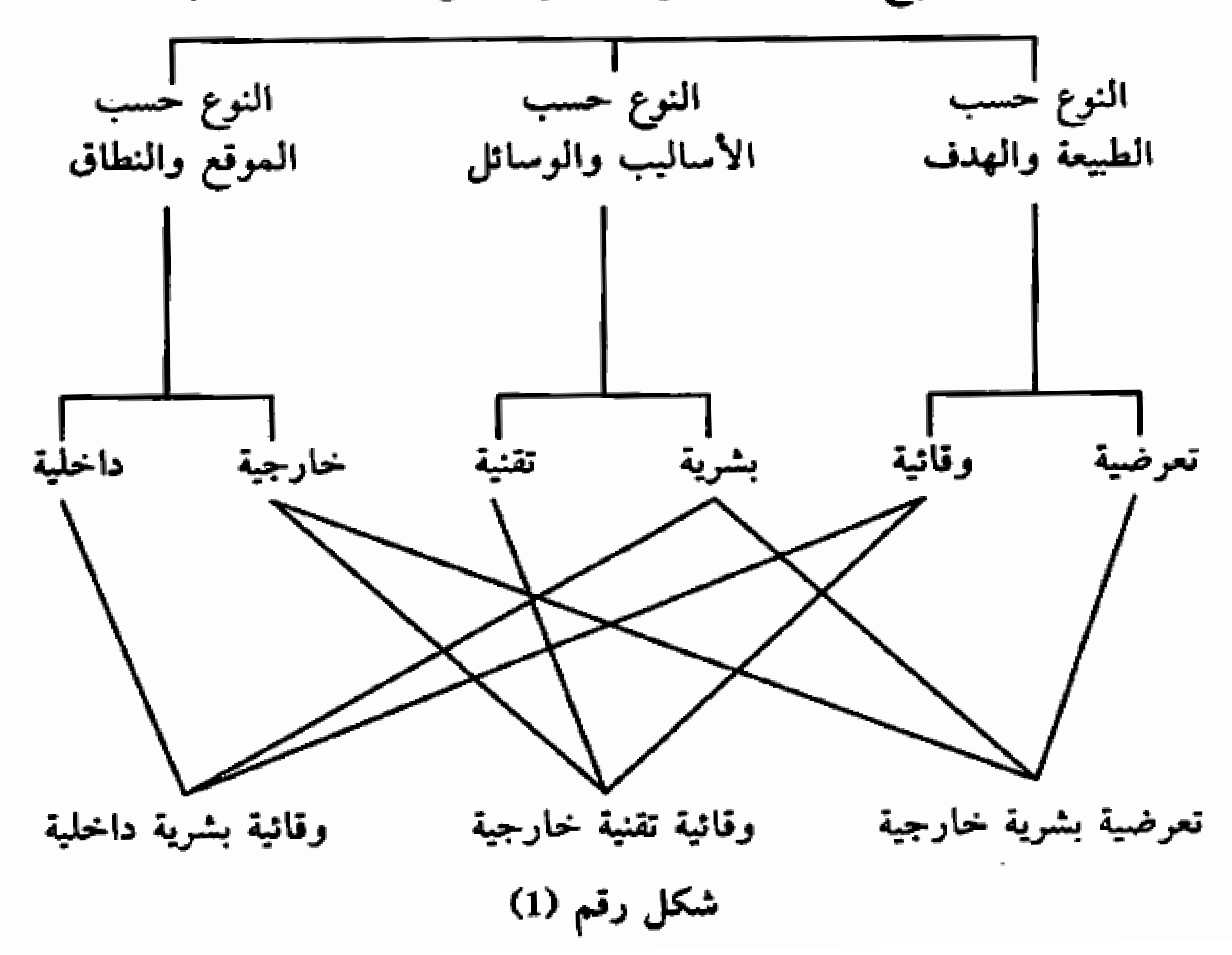
- **أنشطة استخبارية داخلية:** وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية التي تجري داخل الحدود السيادية للدولة لجمع البيانات والمعطيات أو منع أو إعاقة جمعها، وتشمل هذه الأنشطة مراقبة شبكات التجسس ومطاردتها ومنعها من العمل داخل الدولة.

- **أنشطة استخبارية خارجية:** وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية التي تجري خارج الحدود السيادية الإقليمية للدولة والدول الأخرى لجمع البيانات والمعطيات أو منع أو إعاقة جمعها، وتشمل هذه الأنشطة مراقبة شبكات التجسس ومطاردتها ومنعها من العمل داخل الدولة وإنشاء شبكات مماثلة ضمن حدود الوحدات الدولية الأخرى إلى جانب الأنشطة التقنية المعتمدة على استخدام الأقمار الصناعية والسفن والغواصات خارج المياه الإقليمية.

وإذا كانت هذه هي الأنواع الأساسية للأنشطة الاستخبارية وفقاً لعناصرها التكوينية، فهذا صحيح من الناحية النظرية فحسب، أما من الناحية العملية فإن أنواع الأنشطة الاستخبارية تبدو أكثر تنوعاً وتداخلاً وتعقيدا، حيث يندر أن نجد نوعاً واحداً ومجرداً منها والغالب هو امتزاج نوعين أو أكثر منها في الوقت ذاته استجابة للمقتضيات العملية أولاً، ولبلوغ أفضل مستوى إنجازي ممكن ثانياً. وبذلك تظهر أمامنا أنواع أخرى جديدة من الأنشطة الاستخبارية هي في واقع الأمر أنواع فرعية مركبة ناتجة عن الجمع المتفاعل بين نوعين أو أكثر من هذه الأنشطة في آن واحد كأن تكون أنشطة استخبارية:

أنشطة تعرضية وقائية	أنشطة بشرية تقنية
أنشطة تعرضية بشرية داخلية	أنشطة تعرضية بشرية خارجية
أنشطة وقائية تقنية	أنشطة وقائية خارجية
أنشطة بشرية تقنية داخلية	أنشطة بشرية تقنية خارجية

ويوضح الشكل التالي الأنواع الأساسية والفرعية المركبة من الأنشطة الاستخبارية:



شكل رقم (1)

مستويات الأنشطة الاستخبارية

وهي المستويات التي تجري في إطارها ممارسة الأنواع المختلفة من الأنشطة الاستخبارية، بقصد جمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات والتقديرات منها، وتحديد دلالتها التطمينية أو التحذيرية. وتتحدد الإطارات التخصصية لهذه المستويات في:

1. المستوى الاستراتيجي:

وتتجه الأنشطة الاستخبارية لهذا المستوى إلى جمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات والتقديرات منها حول القيم الأساسية للدول وسياساتها العليا وتصوراتها وثوابتها الإستراتيجية وقدراتها

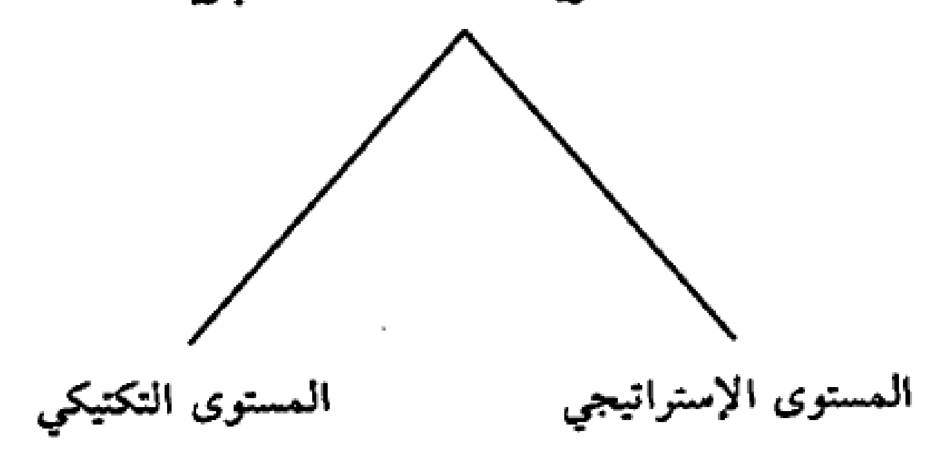
واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها ووسائلها وأساليبها واتجاهاتها وتحولاتها الراهنة والمستقبلية على المدى البعيد.

2. المستوى التكتيكي:

وتتجه الأنشطة الاستخبارية لهذا المستوى إلى جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات والتقديرات منها حول أهداف الدول وسياساتها التنفيذية وعملياتها الإجرائية، وطرق استخدامها للمتاح لها من القدرات والوسائل والأساليب لتحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها على المدى القريب.

وتشمل الأنشطة الاستخبارية في هذين المستويين، جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعسكرية وغيرها تبعاً للمقتضيات العملية الآنية والمتوقعة بالنسبة للدولة نفسها والدول الأخرى أيضا، وفقاً للضرورات الواقعية.

مخطط مستويات الأنشطة الاستخبارية



شكل رقم (2)

دوائر الأنشطة الاستخبارية..

إن محاولة فهم طبيعة الأنشطة الاستخبارية وتحديد أنواعها ومستوياتها، لا تستكمل أبعادها، إلا بالتعرف على الدوائر التي تجري ممارسة تلك الأنشطة في إطارها، فاتخاذ القرارات في الدولة، يستلزم

«توفر المعلومات الحقيقية عن قدرتنا الفعلية وقدرات الطرف الآخر وكذلك عن الأصدقاء»[19]. وإذ تؤكد بديهيات السياسة: أن لا عداوات دائمة ولا صداقات دائمة بل مصالح دائمة، فمن المفترض أن تشمل الأنشطة الاستخبارية الدوائر التالية ووفقا لأولوياتها:

- الدائرة العدوة: وهي دائرة الأنشطة الاستخبارية الأكثر أهمية وخطورة بالنسبة لأية دولة بحكم علاقات العداء والصراع بينها وبين الوحدات الدولية المدرجة ضمن هذه الدائرة، نتيجة التعارض (الجزئي أو الكلي) بينها في الاحتياجات والمصالح والأهداف، واختلاف مواقفها وسياساتها وتقاطعها. وفي العادة، فإن سلبية العلاقة بين دولة ما والوحدات الدولية المعادية لها، تجعل من هذه الأخيرة الهدف الأول للنشاطات الاستخبارية لتلك الدولة لجمع المعلومات عنها من جهة، ومنعها من جمع المعلومات عن تلك الدولة من جهة أخرى. وبذلك تضمن الدولة حصولها على القدر اللازم من المعلومات عن دول الدائرة العدوة، في الوقت نفسه الذي تمنع فيه دول هذه الدائرة من الحصول على ما تحتاجه من معلومات عنها، فتنفرد الدولة بامتلاك المعرفة المسبقة بما يؤهلها لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها من جهة، وتحرم أعدائها من جهة ثانية من الحصول على هذه المعرفة مما يترتب عليه إفشال سياساتهم ومواجهتها والتصدي لها من جهة أخرى.

- الدائرة الصديقة: وهي دائرة الأنشطة الاستخبارية المهمة والخطرة بالنسبة للدولة بحكم علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين الوحدات الدولية ضمن هذه الدائرة نتيجة التوافق (الجزئي أو الكلي) بين أطرافها في المصالح والأهداف، وانسجام مواقفها وسياساتها أو تقاربها. وتزداد أهمية هذه الدائرة وخطورتها كلما توثقت علاقة أطرافها واتجهت نحو الإطار التحالفي. وتتم في العادة، ممارسة الدولة لأنشطتها الاستخبارية في مواجهة أطراف هذه الدائرة بمنظور وأسلوب مختلفين عن منظور وأسلوب ممارستها

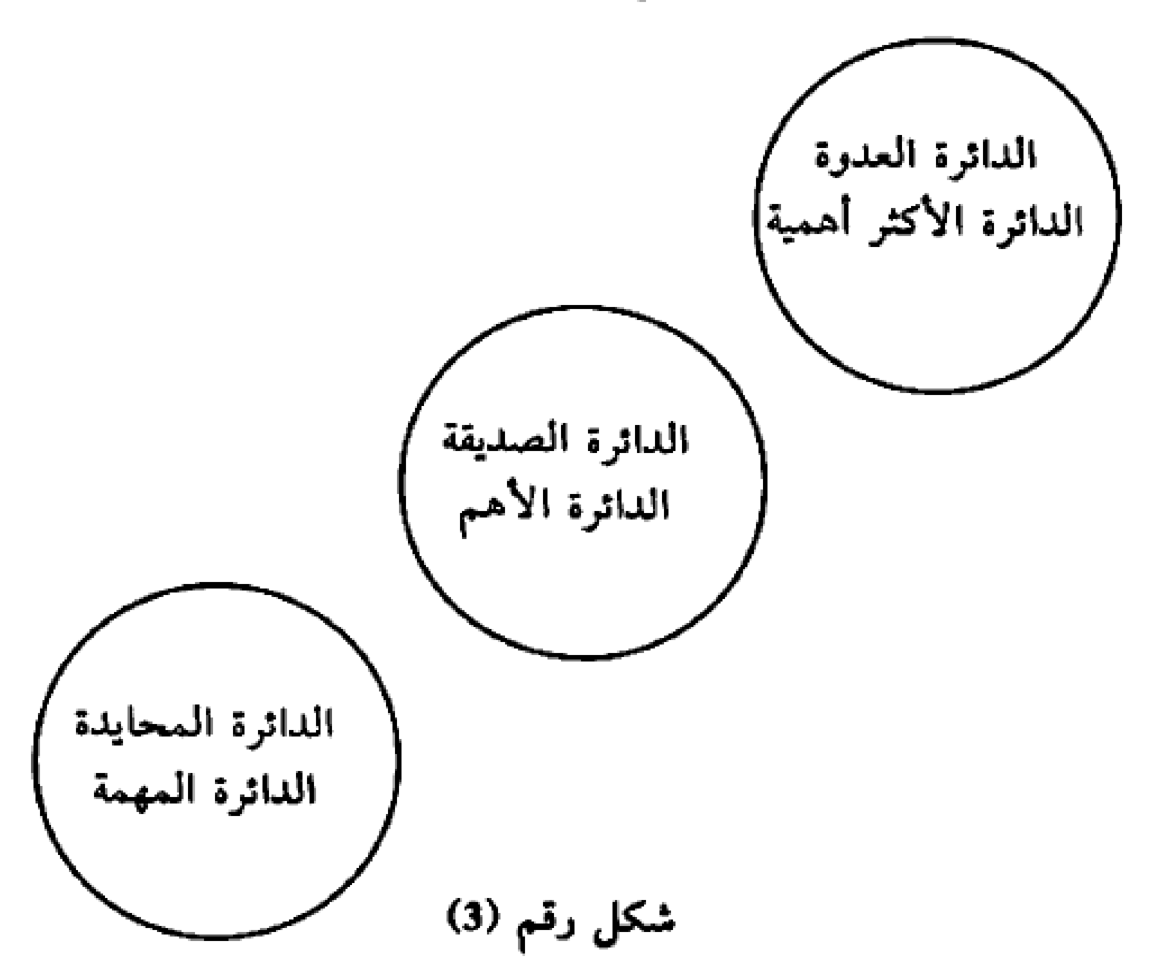
(19) أمين هويدي، فن إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص17.

لهذه الأنشطة في الدائرة العدوة. حيث إن إيجابية علاقات التفاعل بين أطراف الدائرة الصديقة، يجعل قدرات ومصالح وأهداف وسياسات أي منها امتدادا، وإن بدرجات متفاوتة، لقدرات أطرافها الأخرى ومصالحها وأهدافها وسياساتها. ومن ثم، فإذا كانت الأنشطة الاستخبارية للدولة ستشمل بنطاقها وحدات هذه الدائرة، فذلك يعود إلى أن عمل أي من تلك الوحدات على حماية أمنها وضمان مصالحها يعد ركناً حيوياً من أركان سياسات الأمن الخاصة بالدولة، لأن الأمن بالنسبة للأصدقاء والحلفاء حالة متبادلة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن عدم ثبات أوضاع وقدرات الدول ومصالحها وأهدافها وسياساتها، واحتمالات التغير فيها جزئياً أو كلياً، يفرض على دولة النشاط الاستخباري وضع أصدقائها، كما أعدائها، في دائرة الرصد والمراقبة لجمع البيانات والمعطيات وتوفير المعلومات عنها وعن أية تغيرات قد تطرأ عليها سلبياً، لاتخاذ ما يلزم من القرارات لمنع حدوث مثل هذا التحول، أو لمنع تفاقمه في حال تعذر منعه، أو العمل على تأجيله أو تغيير مساراته ودفعه نحو الدائرة المحايدة بدل توجهه نحو الدائرة العدوة. وبذلك يبقى أساس الأنشطة الاستخبارية في هذه الدائرة هو حماية وجود الدولة وأمنها ومصالحها، عبر حماية وجود وأمن ومصالح أصدقائها وحلفائها، ومحاولة إطالة أمد علاقاتها الإيجابية معهم، أو على الأقل منع تحولها إلى علاقة عداء.

- الدائرة المحايدة: وهي دائرة الأنشطة الاستخبارية الأقل أهمية وخطورة بالنسبة للدولة، بحكم مواقف وسياسات الحياد التي تتبعها الوحدات الدولية ضمن هذه الدائرة مما يجعلها الأقل تأثيراً في أهداف دولة النشاط الاستخباري وسياساتها، لأنها ليست ضمن الدائرة العدوة لتحسب قوة معادية ومضادة، ولا هي ضمن الدائرة الصديقة لتحسب قوة حليفة ومساندة. إلا أن عدم ثبات مواقف الدول وسياساتها واحتمالات تغيرها، يجعل من دول الدائرة المحايدة، مادة للأنشطة الاستخبارية لكل الدول المعنية بها، لجمع المعلومات عن أوضاعها وقدراتها ومصالحها وأهدافها وسياساتها، والتنبؤ باحتمالات تغيرها واتجاهات ذلك التغير إلى

أي من الدائرتين العدوة أو الصديقة، لإعاقته ومنع حدوثه في الحالة الأولى، لدعمه وتسهيل حدوثه في الحالة الثانية. فإن تعذر ذلك في الحالتين، يتم توظيف نتائج الأنشطة الاستخبارية والمعرفة المسبقة التي توفرها لإبقاء دول الدائرة المحايدة ضمن دائرتها وهو أفضل الخيارات المتاحة في مثل هذه الظروف.

مخطط دوائر الأنشطة الاستخبارية



شكل رقم (3)

مراحل الأنشطة الاستخبارية

إذا كان جوهر وظيفة الأجهزة الاستخبارية وأنشطتها هو جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات وبناء التقديرات والتوقعات، لأن ذلك ما يحتاجه «صانعو القرارات قبل اتخاذهم قراراتهم، وتتوقف اللعبة على نوع المعلومات المتبادلة كما يتوقف القرار السياسي على المعلومات التي تتوفر لصانعي القرارات..قبل أن يتوصلوا إلى قراراتهم»[20]، فهذا يعني أن

(20) حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1979، ص219.

مراحل الأنشطة الاستخبارية تجمع في إطارها وفي آن واحد، بين مراحل عمليتي (جمع المعلومات واتخاذ القرارات) لتشمل تلك المراحل ما يلي:

1. **مرحلة تحديد طبيعة الأنشطة الاستخبارية وهدفها:** حيث يفترض أي نشاط استخباري أن تكون البداية بتحديد واضح ودقيق لطبيعته وأهدافه، فليس هنالك نشاط استخباري دون طبيعة محددة وهدف معين، لذلك يكون تحديد طبيعة الأنشطة الاستخبارية وأهدافها الخطوة الأولى والأساسية للبدء بها والشروع بتنفيذها.

2. **مرحلة تحديد موقع الأنشطة الاستخبارية ونطاقها ومستواها ودائرتها:** وهي المرحلة الثانية التي تستند إلى ما يسبقها وتمهد لما يلحقها، حيث إن تحديد طبيعة وأهداف الأنشطة الاستخبارية يمهد لتحديد واختيار ما يناسبها ويستجيب لمتطلباتها من مواقع هذه الأنشطة ومستوياتها ودوائرها.

3. **مرحلة تحديد أساليب الأنشطة الاستخبارية ووسائلها وأساليبها:** وهي المرحلة الثالثة التي تستند أيضا إلى ما يسبقها وتمهد لما يلحقها، حيث إن عمليات تحديد طبيعة الأنشطة الاستخبارية وأهدافها ومواقعها ومستوياتها ودوائرها، تمهد لتحديد واختيار ما يناسبها ويستجيب لمتطلباتها من وسائل هذه الأنشطة وأساليبها.

4. **مرحلة التحرك التنفيذي للنشاط الاستخباري:** وهي المرحلة الرابعة التي يبدأ فيها العمل التنفيذي الذي تستخدم فيه الأنواع المحددة والمناسبة من الأنشطة الاستخبارية، وفقاً للمواقع والنطاقات والمستويات والدوائر، والوسائل والأساليب التي سبق اختيارها لإنجاز هذه الأنشطة وتحقيق أهدافها المعينة سلفاً.

5. **مرحلة معالجة الحصيلة الاستخبارية:** وهي المرحلة الخامسة التي تجري فيها معالجة محصلات الأنشطة الاستخبارية ونتائجها في خطوتين متعاقبتين:

الخطوة الأولى: وتبدأ فيها معالجة البيانات والمعطيات التي جمعتها الأجهزة الاستخبارية، بتصنيفها وتوزيعها حسب موضوعاتها، ثم تركيزها وتحويلها إلى وقائع ومعلومات محددة، ومقارنتها بقصد التحقق منها في

حال ورودها من مصادر مختلفة، وصولاً إلى أكثر صورها دقة وموضوعية ممثلة في «الحصيلة الاستخبارية الأساسية».

الخطوة الثانية: وتبدأ فيها معالجة الوقائع والمعلومات المستخلصة من الحصيلة الاستخبارية الأساسية وتحليلها، للوصول إلى دلالاتها وبناء التوقعات على أساسها وتقديم البدائل/ الخيارات المناسبة لها والمتوافقة معها، فتوفر المعلومات ليس كافياً في حد ذاته، إذ يتطلب الأمر أيضا، وفي حالات كثيرة، تحليل هذه المعلومات للوصول إلى دلالاتها الحقيقية[21].

وتستهدف هذه المرحلة وخطواتها المتعاقبة تدعيم موقف المركز القراري وقدراته، بتزويده برؤية استخبارية واضحة ومحددة (معلوماتية وتحليلية وتنبؤية) تساعده على المفاضلة بين الخيارات المتاحة أمامه في سياق تعامله مع القضايا والمشكلات المستهدفة، باستخدام سياسات وقرارات تنفيذية محددة، تعكس قيم الدولة وقدراتها، وتعكس احتياجاتها، وتضمن مصالحها وتعبر عن أهدافها. ويقتضي تحقيق ذلك كله، الفصل بين نتائج النشاطات الاستخبارية عند تقديمها إلى صانع القرار وفقاً للتصنيف التالي:

1. البيانات والمعطيات المجردة من أية معالجات أو إضافات أو استنتاجات أو تحليلات.
2. الوقائع والمعلومات المستخلصة من تركيز وتحليل ومقارنة البيانات والمعطيات الأولية.
3. التحليلات المستمدة من الوقائع والمعلومات والنتائج المستخلصة منها.
4. التوقعات/ التنبؤات المستندة إلى نتائج تحليل الوقائع والمعلومات.
5. البدائل أو الخيارات المتناسبة مع التحليلات والتوقعات، والمستجيبة لمتطلباتها من جهة، ولمتطلبات تلبية احتياجات الدولة وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها من جهة ثانية.

(21) أمين هويدي، فن إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص16.

مخطط مراحل الأنشطة الاستخبارية

تحديد طبيعة الأنشطة الاستخبارية وأهدافها

تحديد موقع الأنشطة الاستخبارية ونطاقها ودوائرها ومستوياتها

تحديد وسائل الأنشطة الاستخبارية وأساليبها

التحرك التنفيذي للأنشطة الاستخبارية

معالجة الحصيلة الاستخبارية:
- معالجة البيانات والمعطيات
- معالجة المعلومات والتحليلات
- استخلاص النتائج والتوقعات

شكل رقم (4)

ولكن تتابع الأحداث والمشكلات وتعقيدها وتسارعها في البيئتين الداخلية والخارجية للوحدات الدولية الحكومية والأهلية، والزخم الهائل والمتنوع من البيانات والمعطيات الذي بات يغرق عالمنا بفعل القفزات الكبرى في وسائل الاتصال وتبادل المعلومات، وما توفر بفضل ذلك كله من شفافية معرفية، كسرت طوق الاحتكار المعلوماتي، غيّر وبشكل جوهري تضاريس الخرائط الجيومعلوماتية السابقة من جهة، وأضاف إليها من جهة أخرى مواقع جديدة، ما زالت قيد الاستكشاف، وما زالت خرائطها قيد الرسم .وانقلبت نتيجة لذلك الشكوى القديمة من مشكلة الشحة أو الندرة المعلوماتية رأساً على عقب، لتحل محلها الشكوى من مشكلة جديدة هي مشكلة الوفرة المعلوماتية المفرطة[22]. وتبدو المشكلة

---

(22) نبيل علي، الإنترنت: حديث النعم والنقم، مرجع سابق، ص72.

الجديدة ذات طبيعة مركبة ومتناقضة في آن واحد، فبقدر ما يكون تعدد مصادر المعلومات ووفرة مواردها ضمانا للثقة بمصداقيتها، فإنه يوقع صانع القرار في مأزق التحيز للمصادر الأشد نفاذية وأقوى تأثيرا، بترجيحه لمواردها المعلوماتية وتفضيله لتقديراتها واقتراحاتها[23]. وبفعل العلاقة الارتباطية الوثيقة والحتمية بين امتلاك المعرفة والنشاطات الاستخبارية، فقد كان من المحتم أن تنعكس التطورات المعرفية والمعلوماتية على تلك الأنشطة لتدفعها نحو تطوير وسائل وأساليب عملها وتحسينها باستخدام القدرات التقنية المعرفية الجديدة (الحاسب الآلي، شبكة الإنترنت، وسائل الاتصال والاستشعار عن بعد)، لتحسن بها قدرتها على استيعاب الأحمال المعلوماتية الزائدة، وملاحقة مستجداتها الآنية، والتحقق من مصداقيتها، والتقليل من احتمالات الخطأ الناجمة عن تعامل المراكز القرارية معها[24]. إلا أن ذلك وعلى الرغم من أهميته وجدواه يتسبب عادة في عجز هذه المراكز عن فهم حقيقة المشكلات التي تعالجها، ومن ثم فشلها في التعامل معها نتيجة تأسيس هذا التعامل على معلومات وتقديرات خاطئة، تقود إلى خيارات أو قرارات خاطئة. وقد فرض هذا الوضع على الأجهزة الاستخبارية تركيز جهودها على البيانات والمعطيات المميزة بالخصائص التالية:

- بيانات ومعطيات خاصة ذات صلة بالمشكلات أو القضايا المستهدفة.
- بيانات ومعطيات عامة أو خاصة ذات طبيعة أساسية وحيوية.
- بيانات ومعطيات عامة أو خاصة ذات طبيعة عاجلة ومستجدة.
- بيانات ومعطيات عامة أو خاصة ذات طبيعة قابلة للتحليل

---

(23) جميل مطر، حدود على السياسة، مرجع سابق، ص12.

(24) الفن توفلر، حضارة الموجه الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته-ليبيا، ط1، 1990، ص181.
- انظر أيضاً: توفلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص30-31، 372.

واستخلاص المعلومات وبناء التوقعات والخيارات.

الأجهزة الاستخبارية من الواحدية إلى التعددية

إذا كان التخصص وتقسيم العمل أحد القوانين الاجتماعية الأساسية المهيمنة على كل نشاطات الحياة الإنسانية عبر مراحل التاريخ المتعاقبة، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك بشكل أو بآخر على النشاطات الاستخبارية وهياكلها المؤسسية، الأمر الذي ساهمت في حدوثه وتسارع وتائره عديد العوامل التي تجمع بين:

الأهمية الفائقة للمعلومات وما يُستمد منها من التوقعات والخيارات، وأدوارها المتزايدة والحاسمة في عملية صنع القرارات مما جعل «الناس والمنظومات تلتمس المزيد من المعلومات»[25].

الكم الهائل والمتنوع من البيانات والمعلومات ومصادرها التي باتت تغرق عالمنا المعاصر وتجعل مجتمعاته جديرة بوصف «مجتمعات المعلومات»[26]، ويفرض هذا على صناع القرارات ملاحقة الزخم المعلوماتي والتعامل معه والإفادة منه بأقصى قدر ممكن.

التداخل العميق في علاقات ومصالح المجتمعات والدول والتعقيد البالغ في تفاعلاتها ومشكلاتها مما يجعل توفر المعلومات والتقديرات المسبقة بشأن كل ذلك شرطاً حتمياً يقتضيه التعامل الصحيح والمناسب معها.

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه العوامل أن أصبحت حروب المعلومات أو الاستخبارات الجزء الأهم من الحروب في هذا العصر، أو أهم هذه الحروب على الإطلاق، بعد أن «أخذت المعركة الدائرة من أجل التحكم في المعرفة ووسائل الاتصال تشتد الآن وتحتدم في جميع أنحاء

---

(25) توفلر، حضارة الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص181.

(26) المرجع السابق.

العالم»[27]. وبافتراض أن حروب المعلومات ليست على هذا القدر من الأهمية والخطورة، فإنها ما زالت على الأقل وحتى الآن أهم شروط الاستعداد للحرب وأول مقتضيات الانتصار فيها، مما أعطى ويعطي للدول، دافعا قويا ودائما لتوسيع نشاطاتها الاستخبارية، وتنويع اهتماماتها ودوائر عملها، عبر التطبيق المتزايد لقانون التخصص وتقسيم العمل في المجال الاستخباري. وكان من نتائج ذلك أن نشأت أنواع متعددة ومختلفة من الأجهزة الاستخبارية يجمع بينها تشابه الوظائف والأهداف، ويميز بينها تباين الاختصاصات، وتنوع المسؤوليات، واختلاف وسائل العمل وأساليبه ودوائره ومستوياته. وفرض ذلك على هذه الأجهزة في أغلب دول العالم، بما في ذلك الدول العربية، الانتقال من مرحلة الواحدية إلى مرحلة التعددية التي تبدأ غالبا بجهازين أساسيين «المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية»[28]، وتساندهما أجهزة فرعية تابعة تتناسب أعدادها واختصاصاتها طردياً مع اتساع علاقات الدولة وتنوعها وامتداد رقعة مصالحها وسياساتها وتعقيد مشكلاتها. إذ تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وبوصفها دولة ذات سياسات ومصالح وأهداف كونية، إلى كم هائل ومتنوع من المعلومات، بما يناسب طبيعة وحجم مصالحها وأهدافها. وحيث إن إسرائيل تواجه مشكلات بالغة التنوع والتعقيد، فقد فرض ذلك عليها توسيع نشاطاتها الاستخبارية وتنويعها إلى الدرجة التي أصبح معها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي مؤلفاً من خمس مؤسسات هي: جهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد)، جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، دائرة البحوث السياسية، مصلحة الأمن العام (شين بيت)، مصلحة يهود العالم[29].

وإذا كان التوجه السائد في ظروف الطوفان المعرفي الذي يجتاح

(27) توفلر تحول السلطة، مرجع سابق، ص34.

(28) الموسوعة العسكرية، مرجع سابق، ج1، ص62.

(29) المرجع السابق، ج1، ص63.

المجتمعات المعاصرة، ينحو إلى تعدد الأجهزة الاستخبارية وتنوع اختصاصاتها ومسؤولياتها، ويدفع بكل نشاط فيها «نحو مجالات من التخصص أكثر ضيقاً وتحديداً»[30]، فإن هذا التوجه يجد ما يعززه أيضا في النتائج العملية والإيجابية المترتبة عليه والمنعكسة على عمليات صنع القرار في الدولة واختيارها لأهدافها وتحديدها لمصالحها ورسمها وتنفيذها لسياساتها. ولعل من بين أبرز تلك الإيجابيات:

1 - زيادة حجم البيانات والمعلومات والتوقعات المتاحة للاستخدام من قبل صانع القرار، وتحسن نوعيتها وارتفاع مستوى مصداقيتها، بفعل تعدد الأجهزة المسئولة عن جمعها ومعالجتها، واختلاف أوجه تعاملها معها، وتنوع وسائلها وأساليبها في ذلك.

2 - زيادة عدد الخيارات والبدائل القرارية أمام صانع القرار، وتحسن نوعيتها، مما يمنحه فرصاً إنجازية أفضل وأكثر تنوعاً، ويسمح له بالمزيد من الحرية والمرونة الحركية.

3 - زيادة كفاءة الأجهزة الاستخبارية وتحسن قدراتها الإنجازية، برفع كفاءة العاملين فيها وزيادة تأهيلهم وتخصصهم، وتركيز جهودها على أنواع محددة من الأنشطة الاستخبارية ودوائرها ومستوياتها، بما يتيح لها مراكمة معارف وخبرات فردية وعامة ترفع كفاءتها الفردية والمؤسسية وتحسن قدراتها الإنجازية.

4 - تقليل المخاطر الناجمة عن أحادية الرؤية ومحدوديتها لدى المركز القراري في حالة اعتماده على مصدر معلوماتي منفرد (أحادية الجهاز الاستخباري في الدولة)، وهى مخاطر قابلة للتفاقم في حالات اختلال نشاطات هذا المصدر، لتصل إلى درجة الفقدان الكامل للرؤية، وانعدام القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

ولكن ما يوفره تعدد الأجهزة الاستخبارية وتنوع اختصاصاتها

---

(30) توفلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص163.

ومسؤولياتها من الفرص والإمكانيات لصناع القرارات، لا يمنع تعرضهم أيضا إلى المخاطر والتهديدات الناجمة عن تزويدهم من الأجهزة الاستخبارية المتعددة والمتنوعة بأحمال زائدة من البيانات والمعلومات والتحليلات والتوقعات والخيارات ذات الطبيعة المتعارضة والنتائج المتقاطعة بما يضعهم أمام مشكلتين:

المشكلة الأولى: صعوبة تحقق صانع القرار من صحة الحصيلة التي تزوده بها الأجهزة الاستخبارية، أو على الأقل صعوبة المفاضلة بين مكوناتها في حال تساوي تلك المكونات في احتمالات الربح والخسارة، أو تعذر الاثنين معا (التحقق والمفاضلة)، مما يجعل منها مشكلة مركبة ومضاعفة.

المشكلة الثانية: عدم تزويد صانع القرار بالحصيلة الاستخبارية في الوقت المناسب مما يعرضه للمفاجأة ويرفع احتمالات عجزه عن منع حدوث المشكلات أصلا، أو يجعله في أحسن الأحوال عاجزا عن توقع المشكلات والاستعداد لها، وهذه هي الصورة الأقرب حتى الآن لأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة دون استبعاد الاحتمالات الأخرى.

ولعل الحل المرجح والأكثر نجاعة لتجنب سلبيات تعددية الأجهزة الاستخبارية مع الاحتفاظ بإيجابياتها، هو تشكيل هيئة مركزية عليا تتولى مهام الإشراف على عمل هذه الأجهزة، وتنسق نشاطاتها، وتقارن محصلاتها وتفاضل بينها، ومن ثم تزود المركز القراري بالخلاصات النهائية التي تتوصل إليها والخيارات التي ترجحها. ويبدو أن العديد من الدول قد اتجهت هذه الوجهة، بينما فعلت دول أخرى ذلك، ثم زادت عليه بتحسين توجهاتها السابقة في هذا المجال في ضوء تجاربها اللاحقة، فقد أصدرت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس بوش (الابن) قرارا في حزيران/يونيو 2002، يقضي بتشكيل إدارة عليا (وزارة) للأمن القومي، تتولى الإشراف على أجهزة الاستخبارات الأمريكية وتنسيق نشاطاتها، تلافيا لخطر الوقوع مستقبلا في أخطاء مماثلة للخطأ الذي وقع في 11

سبتمبر. وبذلك تم تحسين التوجه الأمريكي السابق في مجال الإشراف على عمل الأجهزة الاستخبارية وتنسيق نشاطاتها، بإحلال الإدارة الأمنية الجديدة محل اللجنة السابقة المعروفة بـ (لجنة الأربعين) التي قيل عنها من قبل بأنها هي المكلفة بمهام مراجعة أعمال أجهزة المخابرات الأمريكية والمصادقة عليها قبل تقديمها إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي[31]. وسارت إسرائيل على ذات المنوال بإنشائها اللجنة العليا المشرفة على أجهزتها الاستخبارية الخمسة والمنسقة لنشاطاتها[32].

وفى النهاية، فإن كل ما قيل أو سيقال عن أهمية الأجهزة الاستخبارية وحيوية وظائفها وأدوارها، وضرورتها الحيوية القصوى لعملية صنع القرار في الدولة، صحيح تماما، لكنه لا يلغى حقيقة كونها دائما وفي النهاية، أجهزة مساندة، تساعد صانع القرار على أداء مهماته وتنفيذ سياساته وتحقيق أهدافه، دون أن تكون مؤهلة للحلول محله أو التحول إلى بديل له. حيث إن طبيعة هذه الأجهزة ونوعية وظائفها، تؤهلها للمساهمة بأدوار أساسية في عملية اتخاذ القرارات، عبر قيامها بجمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات، وإجراء التحليلات ووضع التقديرات واقتراح الخيارات، دون أن تصل بها تلك الأدوار إلى مرحلة اتخاذ القرارات بشكل منفرد وكامل، وكلما كانت نتائج النشاطات التي تقوم بها الأجهزة الاستخبارية أكثر دقة وموضوعية ومصداقية، كلما كانت تلك الأجهزة أقدر على تزويد توقعاتها وخياراتها بقوة الإلزام المعنوي المستمدة من هذه الخصائص، وأصبحت أكثر قدرة على التأثير في تقديرات صانع القرار ومواقفه وتوجهاته.

---

(31) أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، مرجع سابق، ص46.

(32) مجموعة من المختصين، الموسوعة العسكرية، مرجع سابق، ج1، ص63-64.